محاضرة المنطق الصوري الثانية

الفئة: سنة ثانية ليسانس فلسفة / السداسي الأول / السنة الجامعية: 26/25

موضوع المحاضرة: مبحث الحدود والتصورات

مدخل: سبق وأشرنا في محاضرتنا الأولى في سياق ضبط مفهوم المنطق عند أرسطو أن المنطق الأرسطي صوري، واعتبارا لذلك كان المقصد من وضعه تحقيق قاعدتي انطباق الفكر مع نفسه، وإذ يتوجب على العقل صناعة الصور من الواقع، كان من الضروري مراعاة العقل لقاعدة انطباق الفكر مع الواقع. ثم إن المنطق من جهة ما هو صناعة ينظر إليه باعتبار فنيته المحققة لبنية الفكر واتساق فاعلياته الذهنية، وقد عدّ التصور أول فعل للعقل، ومن دونه صورانيته لا يتحقق إدراك ولا تحقق من صدق الأحكام، مثلما أن الحدود هي مادة القضايا المنطقية.

توطئة مفاهيمية:

<u>01/ ما التصور؟ وما هي دالاته المنطقية</u>؟: التصور أو المعنى هو إدراك العقل موضوعه في ماهيته دون إثبات ولا نفي. أو هو العملية التي يدرك بها العقل الماهية دون أن يثبت لها شيئا أو ينفيه عنها[1]. والتصور هاهنا دال على الصور التي تنقلها الحواس الظاهرة للفكر مجردة عن مادتها، ومادة الصور هي الواقع بعناصره (كائنات، ظواهر، عناصر،

[1] - جول تريكو: المنطق الصوري، تر، محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 63 - 64.

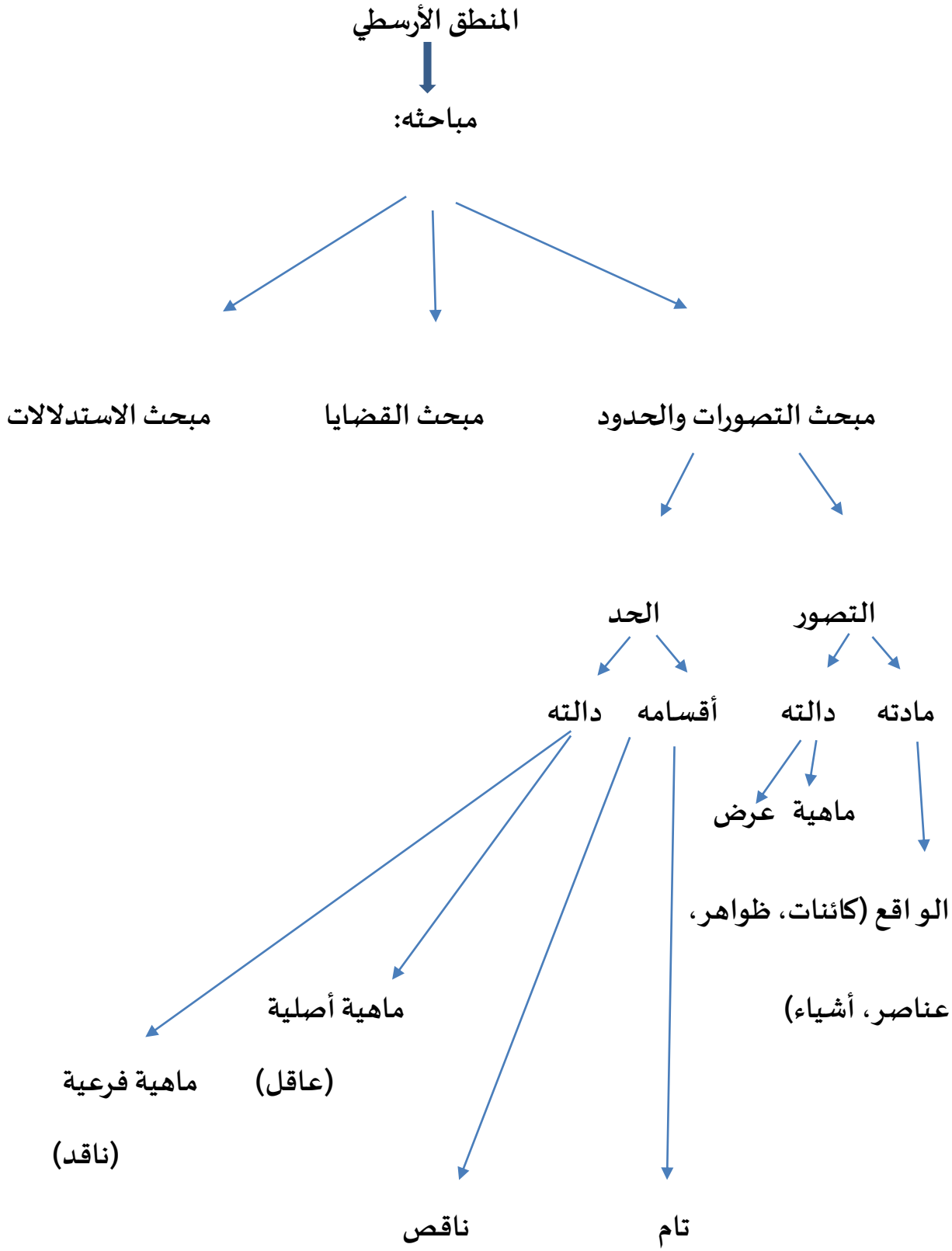
أشياء). بمعنى ان التصور موصول بالعالم الموضوعي الخارجي. كذا يعتبر التصور وسيط العملية الإدراكية إذ يتوسط نشاط الحس، وتحقيق تمام المعرفة الإدراكية إذ يتفاعل بموجبها الذاتي مع الموضوعي (إحساس وتعقل). والأصل أن الصورة المنطقية لا توجب دقة ملاحظة وحسن توظيف لحواسنا وأخصها حاسة البصر لأن تلك مهمة الإدراك، ولكن صور العقل الموضوعة توجب تمييز العقل بينها بنسبة ماهياتها المشتركة حينا والمتباينة عن بعضها بعض في أحايين أخرى. نحو قولنا: **الإنسان، الحيوان، الكائن، الحي.** والتصور على نحو آخر هو مقترن بمبادئ العقل اقترانا ماهويا، إذ الحد دال على هوية الشيء، والهوية مقتضاها الثبات لا التغير، والتميّز لا الاشتراك في المعنى.

02/ ما الحد؟ وما هي أقسامه؟: هو التعبير اللفظي عن التصور. فلأن كان التصور يمثل وجودا بالقوة، فإن للحد وجود بالفعل، حين نعبر عنه منطوقا أو مكتوبا. والحد المنطقي حدّان: تام وناقص. والتعريف بالحد ليس مثيل للتعريف الرسم، إذ الرسم مقتضاه الماهية، كقولنا: إنسان. مقتضاه: العقل باعتباره جوهر وماهية. أو كقولنا: جماد. ومقتضاه الاستكانة أو اللاحركة. خلاف الرسم الذي سمته العرض. ولما كان دال الحد هو اللفظ، فإن " اللفظ الدّال (بالوضع يدل) على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان، فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى احدهما بالتضمن، وعلى قابلية العلم، وصنعة الكتابة بالالتزام"[2]. وليس يعتد منطقيا بالتعريف بالرسم لأنه لا يدل على الماهية. كقولنا:

[2] - أثير الدين الأبهري: متن إيساغوجي في المنطق في علم المنطق، ص 13.

ضاحك، والضحك سلوك ظاهر، ظرفي، مؤقت، مضطرب المعنى والدلالة. أو كقولنا: صمت. والصمت ظاهر وليس بدال على ماهية ثابتة ذاتية أصل في الشيء المعرّف. والحد هو التعبير عن التصور وعلامته، كما أن التصور هو علامة الشيء. وقد ميزه أرسطو بالظاهر من جهة ما هو فردي لا يقترن بغيره، فهو العنصر النهائي الذي تتركب منه القضية المنطقية. وكان المدرسيون يعرفونه بأنه لفظ دال بحسب الاصطلاح. والحد إما مشار به إلى العموم والشمول كقولنا: إنسان. أو يشار به إلى فئة مخصوصة من أفراد النوع، نحو قولنا: طلبة. والحد أيضا يراد من مقصده مقولة، سواء دلت على جواهر أو أعراض ولنا عودة إليها في فصول قادمة إن شاء الله. وبعد فإن الحدود في القضايا المنطقية ترد موضوعات أو محمولات أو محمولات محمولات.

ثم إليك بالمخطط البياني الذي يوضح تموضع التصور والحد في المنطق الصوري:


المنطق الأرسطي
مباحثه:
مبحث التصورات والحدود
مبحث القضايا
مبحث الاستدلالات
التصور
الحد
مادته
دالته
أقسامه
دالته
عرض
ماهية
الو اقع (كائنات، ظواهر،
عناصر، أشياء)
ماهية أصلية
(عاقل)
ماهية فرعية
(ناقد)
تام
ناقص

03/ علاقة التصور بالحد: ميّز المنطق الكلاسيكي بين التصورات والحدود تمييز القوة عن الفعل، أو المادة والصورة. فاللفظ أول والتصور ثان، ولا أثر للحد إلا من كينونة تصور، ومنه فإن العلاقة بينها هي اتفاقية لزومية، فالتصور شرط لمشروط (الحد). وذهب المدرسيون متأثرين بأرسطو إلى أن اللفظ هو رباط اتفاقي يضعه الإنسان، وقد ميّز مناطقة العصور الوسطى بين الإدراك البسيط أو التصور وهو عمل العقل وبناؤه وبين التصور العقلي أو الصوري[3].

خاتمة: نظرية الحدود والتصورات هي إحدى ركائز المنطق الأرسطي، التي من خلالها تنبثق القواعد، ويجري بناء القواعد الاستدلالية، وتأسيس القضايا والأحكام تأسيسا يرتد إلى الدقة والقيمية الموضوعية.

[3] - علي سامي النشار: المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 112.